

Distr.  
GENERALE/CN.4/1992/13  
10 January 1992  
ARABIC  
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعيلجنة حقوق الإنسان  
الدورة الثامنة والأربعون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون  
لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجنتدابير لضمان حماية الخبراء المستقلين وأعضاء اللجنة  
الفرعية والمقرريين والممثلين الخامعين وأعضاء الأمانة  
الذين يرافقونهم في بعثات

## 报 告 书

١ - اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والأربعين في ٥ آذار/مارس ١٩٩١ القرار ٣٣/١٩٩١ المعنون "مركز المقرريين والممثلين الخامعين ، والخبراء المستقلين ، وأعضاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، وأعضاء الأفرقة العاملة التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان" . وقد أشارت اللجنة ، في ديباجة هذا القرار ، إلى فتوى محكمة العدل الدولية المعتمدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن انتظام الماداة السادسة ، الفرع ٢٢ ، من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحمائتها المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ على المقرريين الخامعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات .

٢ - وعلى ضوء الفتوى المذكورة أعلاه ، رجت اللجنة من الأمين العام في الفقرة ١ من القرار أن يتخد التدابير الازمة لضمان اعتبار جميع المقررين والممثلين الخامسين ، والخبراء المستقلين ، وأعضاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، وأعضاء الأفرقة العاملة التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان "خبراء موفدين في بعثة" في سياق المادة السادسة ، الفرع ٢٢ ، من الاتفاقية المذكورة أعلاه ، وحثت الدول على الامتثال للالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية .

٣ - وفي الفقرة ٢ من القرار ، رجت اللجنة أيضًا من الأمين العام أن يتخد التدابير الازمة لضمان الحماية المنصوص عليها لموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين يرافقون المقررين والممثلين الخامسين ، والخبراء المستقلين ، وأعضاء اللجنة الفرعية ، وأعضاء الأفرقة العاملة التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان ، في بعثات ميدانية ، وأن يقدم تقريرًا إلى اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين عن التدابير المتخذة في هذا الصدد .

٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ١ من القرار ، تم اتخاذ التدابير التالية . وفي رسالة الدعوة التي وجهها إلى أعضاء اللجنة الفرعية الذين حضروا الدورة الثالثة والأربعين في عام ١٩٩١ ، أدرج وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان الفقرة التالية: "إن اللجنة الفرعية تتطلع بدور رئيسي في برنامج الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ، وإنني أعلم بأهمية على أنشطتها ومداولااتها فضلًا عن استقلال وأمن أعضائها . وهؤلاء يعينون بصفتهم الشخصية ويعتبرون خبراء موفدين في بعثة ويتمتعون بالامتيازات والحقوق المحددة في المادة السادسة ، الفرع ٢٢ ، من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحقوقاتها المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ وفي المادة السادسة ، الفرع ١٩ ، من اتفاق المتعلق بامتيازات الأمم المتحدة وحقوقاتها المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٤٦ والمبرم بين المجلس الاتحادي السويسري والأمين العام للأمم المتحدة" .

٥ - وفيما يتعلق بمسألة انطباق الأحكام ذات الصلة من اتفاق عام ١٩٤٦ ، أبلغت السلطات السويسرية وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بأنها تدرك أن عدم وجود شهادة رسمية هو أمر قد يؤدي إلى ظهور صعوبات ، ومع ذلك فإن إصدار وثيقة لأعضاء اللجنة الفرعية سيشكل سابقة .

٦ - وقد وجّه رئيس الدورة الثالثة والأربعين للجنة الفرعية في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ رسالة إلى وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان يطلب فيها إصدار وثيقة من قبل السلطات السويسرية لأعضاء اللجنة الفرعية في دورتها لعام ١٩٩١ تعبر عن هذا المركز الخاص . وفي هذا الصدد ، تم إبلاغ الرئيس بالموقف الذي اتخذته السلطات السويسرية والمشار إليه أعلاه .

٧ - إن الرسالة التي توجهها الأمانة إلى المقررين والممثليين الخاصين - علماءً بـأن كلمة "الممثليين" في هذا السياق تعني ممثلي اللجنة أو الأمين العام ولغير ممثلي الدول - والخبراء المستقلين ، والتي تبلغهم فيها بتعيينهم أو ترشيحهم أو تكليفهم أو تدعوهم لحضور اجتماع ، ستتضمن من الان فصاعداً جملة تتصل بمركزهم ويمكن أن يكون نصها كما يلي:

"إن الأمين العام سيعتبركم ، في أداء هذه المهام ، خبيراً بالمعنى المقصود في المادة السادسة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ . وبهذه الصفة يحق لكم الحصول على شهادة من الأمم المتحدة ستقوم المنظمة بتزويدكم بها وفقاً للمادة السابعة ، الفرع ٢٦ ، من الاتفاقية" .

٨ - وفي تطور آخر ، يذكر أن شهادات الأمم المتحدة قد أصدرت بالفعل لأعضاء لجنة حقوق الطفل . وقد تم توفير هذه الشهادات بالنظر إلى أن إصدار شهادات الأمم المتحدة لأعضاء أجهزة حقوق الإنسان قد أخذ يصبح ممارسة راسخة .

٩ - وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٢ من القرار ٣٣/١٩٩١ ، يسترعي اهتمام اللجنة إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى اللجنة الخامسة في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة بشأن احترام امتيازات وحصانت موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها (الوثيقة A/C.5/46/4) .

١٠ - ومما ذكره الأمين العام في الفقرة ٤ من ذلك التقرير أنه من أجل الاطلاع بالمهام :

"كثيراً ما تعين على موظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا في ظل ظروف صعبة وخطيرة . ولذلك وكما أكد قرار الجمعية العامة ٤٥/٤٥ ، فإن احترام امتيازات وحصانت موظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد أخذ يصبح أكثر أهمية في أيامنا هذه" .

١١ - وعلاوة على ذلك فيان الفقرة ٥ من ذلك التقرير تنص على ما يلي: "على الرغم من أن السواد الأعظم من الدول الأعضاء يحترم امتيازات وحصانت الموظفين احتراماً شديداً ، فإن هناك بعض الصعوبات التي ينبغي مواجهتها في بعض المجالات . وإن الأمين العام ، إذ يقدم معلومات عن الحالات التي لم يتم فيها احترام المركز الدولي لموظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة احتراماً كاملاً ، إنما يعرب عن الأمل في أن يساعد النظر في التقرير على تفادى تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل" .